استمرار حضور عمليات المضاربة على مجريات التداول

«بيان»: البيع العشوائي يسيطر على مجريات البورصة

■ تباين أداء المؤشرات الثلاثة في الأسبوع الماضي وسط سيطرة اللون الأحمر

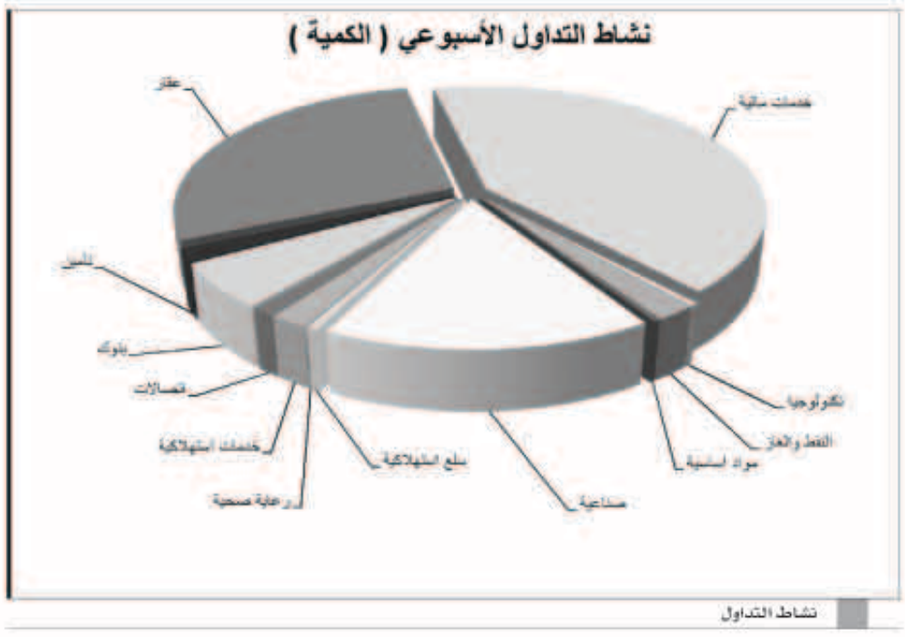

نشاط التداول

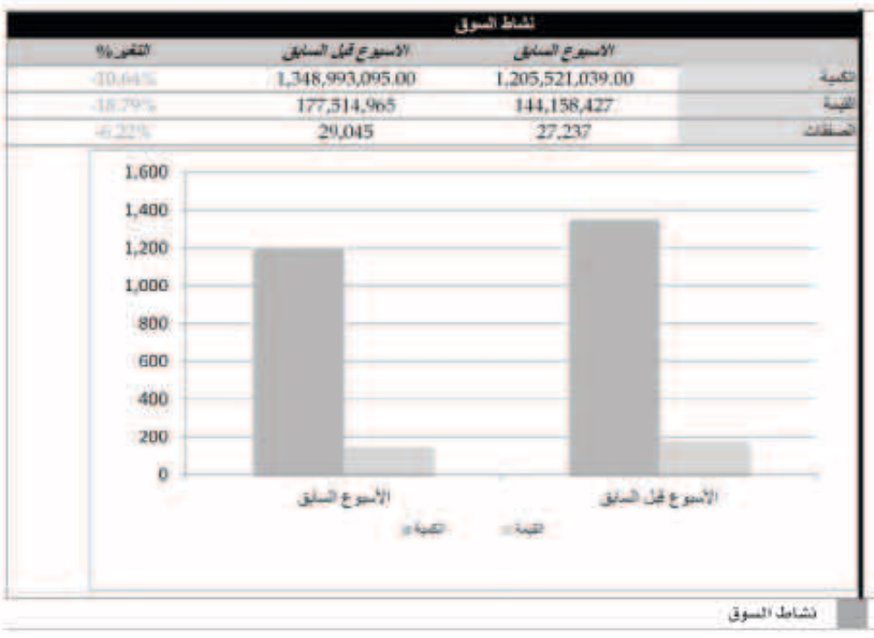

نشاط السوق

■ عمليات البيع تركزت على الأسهم الرخيصة ما أثر على أداء السوق

■ قطاع الخدمات المالية شغل المركز الأول لجهة حجم التداول

■ الأداء دفع المتداولين إلى التركيز على الأسهم التشغيلية لصعوبة انسحابها من السوق

قال تقرير شركة بيان للاستثمار استهل سوق الكويت للأوراق المالية تداولات الأسبوع الثالث من شهر فبراير، مسجلا تباينا لمؤشراته الثلاثة، وذلك على وقع عمليات البيع العشوائية التي سيطرت على العديد من الأسهم خلال معظم الفترات، بالإضافة إلى استمرار حضور عمليات المضاربة في التأثير على مجريات التداول. وقد شملت عمليات البيع التي شهدها السوق خلال الأسبوع الماضي أسهما عديدة في مختلف القطاعات، وذلك بالتزامن مع انخفاض نشاط التداول بشكل كبير.

واضاف التقرير من جهة اخرى، يشهد السوق حالة من العزوف عن التعامل من قبل جزء من المتداولين، وذلك بسبب استمرار ضعف ثقتهم بالسوق، إضافة إلى عدم ظهور مؤشرات أو محفزات دافعة للاتجاه الشرائي، فضلا عن انعدام الرؤية لما ستشهده الأيام المقبلة، خاصة مع استمرار عدم الاستقرار الذي يشهده السوق الكويتي هذه الفترة بسبب مخاوف المتداولين من إيقاف بعض الشركات عن التداول وانسحاب أخرى بشكل اختياري، مما دفع بعضهم إلى التركيز على الأسهم التشغيلية والقيادية، لصعوبة انسحابها من السوق، الأمر الذي أدى الى ارتفاع الأسهم القيادية في الجلسات الأولى من الأسبوع، ناهيك عن اقتراب موعد الإجازة السنوية للعيد الوطني وعيد التحرير حيث يفضل معظم المتداولين الاحتفاظ بالسيولة.

وتابع بالعودة إلى أداء سوق الكويت للأوراق المالية، فقد تباين أداء مؤشراته الثلاثة في الأسبوع الماضي مقارنة مع الأسبوع الذي قبله، وسط سيطرة اللون الأحمر خلال معظم الجلسات بتأثير من الضغوط البيعية القوية وعمليات جني الأرباح التي شملت الكثير من الأسهم في قطاعات عدة، وذلك في ظل هيمنة الأداء المتذبذب الذي يشهده السوق هذه الفترة نتيجة استمرار حضور عمليات المضاربة، وغياب المحفزات الفنية ومن ضمنها المحفظة الوطنية وغيرها من المحافظ المالية التي تؤثر على مجريات التداول.

واشار قد تركزت عمليات البيع على الأسهم الرخيصة المدرجة في السوق، وهو الأمر الذي انعكس على أداء المؤشر السعري على وجه الخصوص، والذي كان الأكثر تراجعاً خلال الأسبوع الماضي بالمقارنة مع نظيريه المؤشرين الوزني وكويت 15 بحيث انخفضت دون حاجز ال 7.800 نقطة. كما شهدت معدلات السيولة تراجعا كبيرا بحيث انخفضت بنسبة 18.79 في المئة في نهاية الأسبوع.

هذا ولم يكن اللون الأخضر غائبا خلال تداولات الأسبوع الماضي، إذ ساهمت عودة الأسهم الرخيصة إلى نشاطها، بعد تكبدها خسائر في بداية جلسات الأسبوع، في دعم المؤشر السعري بعد أن أصبحت فرصا مضاربية جيدة وجاذبة للمتداولين، في حين انعكست عمليات الشراء الانتقائية التي نفذت على بعض الأسهم القيادية والتشغيلية إيجابا على أداء مؤشرات السوق خلال بعض الفترات، إلا أن ذلك لم يكن كافيا لدفعهم إلى الإغلاق في المنطقة الخضراء على المستوى الأسبوعي.

مؤشرات السوق			
		المؤشر السعري	المؤشر الوزني	كويت 15
أسبوعي	الأسبوع السابق	7,737.49	465.20	1,097.25
	الأسبوع ما قبل السابق	7,842.62	464.36	1,089.63
	التغير	-105.13	0.84	7.62
	%	-1.34%	0.18%	0.70%
شهري	الشهر السابق	7,755.8	460.07	1,077.51
	التغير	-18.31	5.13	19.74
	%	-0.24%	1.12%	1.83%
سنوي	السنة السابقة	7,549.5	452.86	1,068.42
	التغير	187.97	12.34	28.83
	%	2.49%	2.72%	2.70%

مؤشرات السوق

وثبت على صعيد الأداء السنوي لمؤشرات السوق، فمع نهاية الأسبوع الماضي سجل المؤشر السعري نمواً عن مستوى إغلاقه في نهاية العام المنقضي بنسبة بلغت 2.49 في المئة ، بينما بلغت نسبة نمو المؤشر الوزني منذ بداية العام الجاري 2.72 في المئة ، ووصلت نسبة ارتفاع مؤشر كويت 15 إلى 2.70 في المئة ، مقارنة مع مستوى إغلاقه في نهاية 2013.

واضاف أقفل المؤشر السعري مع نهاية الأسبوع عند مستوى 7,737.49 نقطة، مسجلا انخفاضاً نسبته 1.34 في المئة عن مستوى إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي، فيما سجل المؤشر الوزني نموا نسبته 0.18 في المئة بعد أن اغلق عند مستوى 465.20 نقطة، في حين أقفل مؤشر كويت 15 عند مستوى 1.097.25 نقطة، بربح نسبته 0.70 في المئة عن إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي. وقد شهد السوق هذا الأداء في ظل تراجع المتغيرات الأسبوعية لمؤشرات التداول بالمقارنة مع تعاملات الأسبوع الماضي، حيث انخفض متوسط قيمة التداول بنسبة بلغت 18.79 في المئة ليصل إلى 28.83 مليون د.ك.، في حين سجل متوسط كمية التداول تراجعاً نسبته 10.64 في المئة ، ليبلغ 241.10 مليون سهم.

مؤشرات القطاعات

وقال سجلت تسعة من قطاعات سوق الكويت للأوراق المالية تراجعاً في مؤشراتها بنهاية الأسبوع الماضي، فيما ارتفع مؤشر قطاعين آخرين وبقاء قطاع آخر بدون تغير. وجاء قطاع التأمين في مقدمة القطاعات التي سجلت انخفاضاً، حيث اقفل مؤشره عند 1.157.34 نقطة مسجلاً خسارة نسبتها 3.51 في المئة. فيما شغل قطاع العقار المرتبة الثانية، حيث اقفل مؤشره عند 1.421.40 نقطة مسجلاً انخفاضاً بلغت نسبته 2.48 في المئة. في حين شغل قطاع النفط والغاز المرتبة الثالثة، حيث أغلق مؤشره متراجعاً بنسبة 2.13 في المئة عند مستوى 1.196.32 نقطة. أما أقل القطاعات خسارة، فكان قطاع التكنولوجيا الذي أقفل مؤشره عند 1.052.17 نقطة مسجلاً تراجعاً نسبته 0.10 في المئة.

واكد من جهة أخرى، جاء قطاع السلع الاستهلاكية في مقدمة القطاعات التي سجلت ارتفاعاً، حيث أقفل مؤشره عند 1.288.83 نقطة مسجلاً نمواً نسبته 1.95 في المئة. تبعه قطاع الاتصالات في المركز الثاني بارتفاع لمؤشره بنسبة 1.48 في المئة ، حيث اغلق عند 868.62 نقطة، في حين لم يسجل قطاع الرعاية الصحية أي تغير ليحافظ مؤشره على 1.119.49 نقطة.

داولات القطاعات

واوضح شغل قطاع الخدمات المالية المركز الأول لجهة حجم التداول خلال الأسبوع الماضي، إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة للقطاع 504.78 ملايين سهم شكلت 41.87 في المئة من إجمالي تداولات السوق، فيما شغل قطاع العقار المرتبة الثانية، إذ تم تداول نحو 340.99 مليون سهم للقطاع أي ما نسبته 28.29 في المئة من إجمالي تداولات السوق، أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب قطاع الصناعية، والذي بلغت نسبة حجم تداولاته إلى السوق 16.00 في المئة بعد أن وصل إلى 192.90مليون سهم.

أما لجهة قيمة التداول، فقد شغل قطاع الخدمات المالية المرتبة الأولى، إذ بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 27.88 في المئة بقيمة إجمالية بلغت 40.19 مليون د.ك.، وجاء قطاع البنوك في المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 26.37 في المئة وبقيمة إجمالية بلغت 38.02 مليون د.ك. أما المرتبة الثالثة فشغلها قطاع العقار، إذ بلغت قيمة الأسهم المتداولة للقطاع 27.69 مليون د.ك. شكلت 19.21 في المئة من إجمالي تداولات السوق.

البورصات العربية تتماسك أمام الضغوط القادمة من التوزيعات السنوية وانحسار المحفزات

أظهر تحليل أجراه الدكتور أحمد مفيد السامرائي رئيس مجموعة صحارى تسجيل الأداء العام للبورصات العربية تداولات سريعة وقفزات نوعية خلال الأسبوع الماضي، مدفوعة بارتفاع ملموس على اتجاهات المضاربة السريعة وموجات متقطعة لجني الأرباح، والتي أدت مجتمعة إلى تسجيل ارتفاع على قيم وأحجام التداولات المسجلة وأسعار الأسهم المتداولة، وانهت غالبية البورصات تداولاتها الأسبوعية على ارتفاع بدعم من القطاعات الرئيسية.

وكان لمؤشر سيولة البورصات العربية سيطرة شبه كاملة على مجريات جلسات التداول خلال الأسبوع الماضي، وتمكنت السوق السعودية من تسجيل قمة جديدة للسيولة لتصل إلى مستوى 7.5 مليارات ريال مقارنة بأعلى مستوى مسجل خلال الأسبوع قبل الماضي عند 7.2 مليارات ريال، وسجلت البورصة القطرية ارتفاعا ملموسا على مؤشر السيولة المتداولة بين جلسة وأخرى لتصل إلى 956 مليون ريال قطري مقارنة بأعلى مستوى سيولة خلال الأسبوع قبل الماضي والذي وصل إلى 775 مليون ريال.

إلى ذلك قفز مؤشر السيولة بشكل ملحوظ لدى بورصة مسقط ليصل إلى أعلى مستوى له عند 13.4 مليون ريال مقارنة بأعلى مستوى له خلال الأسبوع قبل الماضي وعند 9.2 ملايين ريال، في المقابل فقد سجل مؤشر السيولة لدى بورصة الكويت انخفاضا خلال جلسات تداول الأسبوع الماضي ليصل إلى 37.9 مليون دينار مقارنة بأعلى مستوى خلال تداولات الأسبوع قبل الماضي وعند 50.8 مليون دينار، وتشير بيانات مؤشر السيولة إلى أن الأداء العام للبورصات لا يزال جاذبا للسيولة على اختلاف أنواعها الاستثمارية والمضاربية، وتظهر أيضا قدرة كبيرة في الحفاظ على مستوياتها المسجلة والبناء عليها بين جلسة وأخرى.

وقال السامرائي أن أداء الأسهم المتداولة لدى البورصات قد تجاوزت الضغوط والتذبذبات المسجلة خلال فترة الإعلان عن نتائج الأداء وما قبلها، لتدخل في مرحلة الضغوط وعدم الاستقرار نظرا لدخول البورصات في فترة الإعلان عن التوزيعات، والتي تؤثر بشكل مباشر على آليات شراء وبيع الأسهم وفترات الاحتفاظ بها من قبل المتعاملين، وتتغير تبعا لذلك الأهداف الاستثمارية للمتعاملين لدى البورصات، حيث تتركز عمليات الشراء على الأسهم الأعلى من حيث نسب التوزيعات وقيمها وتتراجع على الأسهم ذات العوائد المنخفضة، وتشهد هذه المرحلة تداولات سريعة نظرا لرغبة المتعاملين في الحصول على أعلى عائد ممكن، ومن شان هذه المسارات رفع مستوى التذبذب وعدم الاستقرار وتسجيل قفزات كبيرة على قيم وأحجام التداولات سرعان ما تتلاشى خلال جلسات التداول التي تلي الإعلان عن التوزيعات.

تماسك البورصات العربية

وأفاد السامرائي أنه من الملاحظ أن الأداء العام للبورصات يعكس حالة من تراجع مستوى الكفاءة خلال فترة التوزيعات، ذلك أن نظريات التمويل تفترض انخفاض قيمة السهم بنفس قيمة التوزيعات وبنفس اليوم، وذلك نتيجة انخفاض قاعدة رأس المال أو حقوق الملكية بنفس القيمة، في حين من الصعب مشاهدة هذه المسارات على أسعار الأسهم وإغلاقاتها خلال فترة التوزيعات، وهذا ناتج عن اتساع دائرة المضاربة على الأسهم المتداولة واعتبار التوزيعات جزء من المحفزات التي تساهم في تنشيط البورصات فقط، وبالتالي لا بد من التحرك بالاتجاه تارة وبعكس الاتجاه تارة أخرى لتحقيق عوائد إضافية للتوزيعات المعلنة وهكذا.

وأوضح السامرائي أن سوق الأسهم السعودية حققت مكاسب جيدة في تعاملات الأسبوع الماضي بدعم قاده سهم سابك، حيث ارتفع مؤشر السوق العام بواقع 59.27 نقطة أو ما نسبته 0.66 في المئة ليقفل عند مستوى 8988.87 نقطة، وارتفعت أحجام وقيم التعاملات، حيث قام المستثمرون بتناقل ملكية 1.3 مليار سهم بقيمة 32.7 مليار ريال نفذت من خلال 526.5 ألف صفقة.

وسجل سعر سهم أسواق المزرعة أعلى نسبة ارتفاع بواقع 60.42 في المئة وصولا إلى 57.75 ريال، تلاه سهم عناية بنسبة 17.30 في المئة وصولا إلى 40.00 ريال، في المقابل سجل سعر سهم سايكو أعلى نسبة تراجع بواقع 5.12 في المئة وصولا إلى 51.00 ريال، تلاه سهم اليانز بنسبة 4.73 في المئة وصولا إلى 70.50 ريال، واحتل سهم دار الأركان المركز الأول بحجم التداولات بواقع 212.4 مليون سهم، تلاه سهم الإنماء بواقع 136 مليون سهم، واحتل سهم سابك المركز الأول بقيم التداولات بواقع 2.5 مليار ريال تلاه سهم الإنماء بواقع 2.4 مليار ريال.

«موديز» ترفع تصنيف إسبانيا درجة واحدة مع توقعات إيجابية

شعار موديز

«كونا»: رفعت وكالة التصنيف العالمية «موديز» التصنيف الائتماني للديون الاسبانية بمقدار درجة واحدة من «بي اي اي 3» الى «بي اي اي 2» مع توقعات مستقبلية ايجابية فيما يعد اول علامة ايجابية تمنحها الوكالة لاسبانيا منذ عام 2010. ونقل التلفزيون الاسباني الرسمي عن الوكالة انها اتخذت ذلك القرار في ضوء تحسن الاقتصاد الاسباني واستعادته توازنه و«انتقاله الى نموذج نمو اكثر استدامة» بفضل الاصلاحات الهيكلية التي اتخذتها الحكومة الاسبانية.

واعتبرت الوكالة ان اسبانيا استطاعت ايضا تحسين قدرتها التنافسية لاسيما بعد اجرائها مجموعة واسعة من الاصلاحات الهيكلية في قطاع العمل فضلا عن تحسن شروط التمويل بفضل اصلاح القطاع المصرفي.

ورغم ذلك حذرت الوكالة من استمرار مستويات العجز العام العالية في اسبانيا بنسبة سبعة في المئة واستمرار ارتفاع ديونها الى اعلى معدلاتها التاريخية بمعدل 94 في المئة من الناتج المحلي الاجمالي في عام 2013 مع التوقعات ببلوغها نسبة 102 في المئة في عام 2016 وذلك الى جانب هشاشة الانتعاش الاقتصادي الاسباني.